الأربعاء
Wednesday, May 23, 2012 - Issue No. 13006
2 رجب 1433 الموافق 23 مايو 2012
100 فلس
56 صفحة

# الأنباء

كويتية • يومية • سياسية • شاملة

www.alanba.com.kw


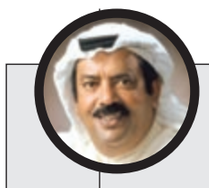

أسسها خالد يوسف المرزوق رحمه الله في العام 1976

«ستاندرد آند بورز» تثبت تصنيف «الوطني» طويل الأجل عند +A مع نظرة مستقبلية مستقرة 37

رائد ترجمان يتسلم جائزة أفضل وكيل في العالم

«شمال الخليج» أفضل وكيل «هيونداي» في العالم لـ 2011 42

الحكومة ثابتة على موقفها برفض مناقشة استجوابي الشمالي بعد دمجهما .. و«الأغلبية» تطالبها بحضور جلسة اليوم والامتثال لقرار المجلس و«التشريعية» قد تكون «حلاً وسطا»

# دمج.. انسحاب.. بوادر حل


حسين الرمضان ـ موسى أبوطفرة
ماضي الهاجري ـ سامح عبدالحفيظ
فليح العازمي ـ رشيد الفعم ـ ناصر الوقيت
سلطان العبدان ـ خالد الشمري ـ بدر السهيل


دخلت العلاقة بين الحكومة والمجلس النفق المظلم وربما طريق اللاعودة مع ظهور بوادر حل مجلس الأمة على خلفية أزمة جديدة طرأت أمس قائمة على خلاف دستوري ولائحي بسبب إصرار «الأغلبية» على دمج استجوابي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية مصطفى الشمالي ورفض الحكومة ذلك استنادا إلى نص المادة 137 من اللائحة.

وفور مباشرة المجلس بند الاستجوابات أعلن النائب مسلم البراك رسميا انسحابه من الاستجواب الثاني لصالح النائب د.عبيد الوسمي طالبا دمج الاستجوابين، الأمر الذي رفضه الوزير الشمالي، معلنا استعداده لمناقشة الاستجوابين تباعا بحسب ترتيبهما.

ومع إصرار «الأغلبية» على موقفها أكد سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك ان الحكومة ملتزمة بالنصوص الدستورية واللائحية ولا يمكنها تجاوزها، «والعملية ليست لي ذراع» فبادر الى الانسحاب من القاعة وتبعه الوزراء، ما جعل الرئيس أحمد السعدون يرفع الجلسة لعدم تواجد الحكومة. وبعد رفع الجلسة عقدت الحكومة اجتماعا عاجلا في مجلس الأمة كما تداعت كتلة الأغلبية الى اجتماع حضره السعدون. وأكدت الحكومة في بيان رسمي صدر عنها بعد الاجتماع ثباتها على موقفها، كما غادر المبارك المجلس متوجها للقاء القيادة السياسية. وأصدرت كتلة الأغلبية بيانا بعد اجتماعها طالبت فيه الحكومة بضرورة الامتثال لإرادة الأمة والنصوص الدستورية وحضور جلسة المجلس اليوم والقبول بما سينتهي اليه المجلس.

مصادر نيابية من اجتماع «الأغلبية» قالت لـ «الأنباء» ان نائب الرئيس خالد السلطان طرح عدة أفكار للخروج من الأزمة، أولها سحب الاستجوابين وتقديم استجواب واحد، حيث رفض هذا الاقتراح أحد النواب ذوي الصلة بالمساءلة، ووافق عليه اثنان، وثانيهما سحب استجواب البراك والعنجري والطاحوس والاكتفاء باستجواب الوسمي حيث رفض هذا الاقتراح نائبان أيضا.

وأوضحت المصادر انه خلال الاجتماع اعترض النائبان د.فيصل المسلم ود.عبيد الوسمي بالإضافة الى السعدون على قرار سحب الدمج لقناعتهم بسلامته لائحيا. الى ذلك كشفت مصادر نيابية عن تداول حل وسط في «الأغلبية» بإحالة ضم الاستجوابين إلى اللجنة التشريعية البرلمانية لإبداء الرأي القانوني ورفع تقرير الى المجلس ومن ثم التصويت عليه.

● التفاصيل ص10ـ13

تحية متبادلة بين مصطفي الشمالي ود.عبيد الوسمي قبل الانتقال إلى بند الاستجوابات (متين غوزال)

سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك أثناء انسحابه من الجلسة

السلطان طرح افكاراً للخروج من الأزمة وتواصل المشاورات بين الجانبين الحكومي والنيابي للوصول إلى نقطة التقاء مشتركة حتى وقت متأخر من مساء أمس

## المقاطع: رفض الدمج قانوني .. والحمود: الدمج عرف دستوري

آلاء خليفة ـ عبدالله البالول

اختلف أساتذة وخبراء القانون الدستوري في توصيف موقف الحكومة والأغلبية النيابية من أزمة الدمج. وأكد د.محمد المقاطع أن تمسك الحكومة بموقفها الرافض لدمج الاستجوابين المقدمين لوزير المالية مصطفى الشمالي صحيح وقانوني لاسيما أن أحد شروط دمج الاستجوابات أن تكون هنالك صلة وارتباط وهذا الشرط غير موجود في ظل أن هناك محورا واحدا مشتركا بين الاستجوابين وهذا لا يحقق بالتالي شرط الدمج، مشيرا الى ان الدمج ليس له أي مبرر لاسيما أنه ستتم مناقشة كل استجواب على حدة إلا إذا كان وراء طلب الدمج أبعاد سياسية. وذكر د.المقاطع ان البعض يقول إن الاستجوابين لنفس الوزير وبالتالي فإنه لاتوجد مشكلة بالدمج، مشيرا الى ان هذا الأمر خاطئ لأن الشرط الوحيد هو وجود ارتباط بين الاستجوابين، مبينا في الوقت نفسه أن الحل الوحيد للخروج من هذه الأزمة حضور الحكومة للجلسة وتمسكها بمناقشة كل استجواب على حدة ومن ثم تنازل المجلس عن هذا الاعتراض. من جهته قال استاذ القانون العام والخبير الدستوري د.إبراهيم الحمود في تصريح خاص لـ«الأنباء» ان المجلس صوت بضم الاستجوابين فهذا الأمر دستوري لا خلاف عليه، فصحيح أن الحكومة رأت ان الاستجوابين مختلفان في الموضوعات والمحاور ولكن كان يفترض على الحكومة تفسير هذا النص أواحالته إلى اللجنة التشريعية او تطلب مهلة للتشاور اما انسحابها من الجلسة فهو تصرف في غير محله وكان يفترض عليها ان تأخذ اتجاها آخر حتى لو لجأت الى المحكمة الدستورية لتفسير المواد الخاصة بالدستور في ضوء اللائحة الداخلية والمواد الخاصة بالاستجواب في الدستور، ولفت الحمود الى ان هناك سابقة حدثت في الماضي وتم ضم الاستجوابين عن طريق التصويت داخل المجلس وهذا عرف تفسيري ويتعين التمسك بهذا العرف الدستوري.

## الحكومة استندت في رأيها إلى فتاوى المكتب الفني لمجلس القضاء و«الفتوى والتشريع» و«القانونية الوزارية»

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان الحكومة استندت في رأيها القاطع برفض دمج استجوابي الشمالي إلى فتاوى دستورية وقانونية صادرة من 3 جهات تابعة لها. وقالت المصادر إن الحكومة أصرت على رأيها الدافع باتجاه رفض الدمج ثم الانسحاب من الجلسة على آراء إدارة الفتوى والتشريع ثم المكتب الفني لمجلس القضاء الأعلى بالإضافة إلى اللجنة القانونية الوزارية حيث قضت الجهات الثلاث بعدم لائحية ودستورية الدمج.

## الصيفي: أين كان الرجيب من تصريحاتنا بإقالته منذ أول توزيره؟!

رد النائب الصيفي مبارك الصيفي سريعا على وزير الشؤون الاجتماعية والعمل أحمد الرجيب بإصداره بيانا أكد فيه ان الوزير يتلون ويغير جلده سريعا.

ووصف الصيفي في بيانه، الوزير الرجيب بـ«الوزير المخادع»، بما تقتضيه مصلحته الشخصية الضيقة، وقال ان الرجيب سكت دهرا ونطق كفرا، بعدما أدرك أنه لن يستمر طويلا في أحلامه الوردية بالبقاء طويلا على كرسي الوزارة، متسائلا: لماذا نطق الوزير في هذا الوقت رغم ان تصريحاتنا المطالبة باستقالته صدرت في الأسبوع الأول من توزيره؟!

عبدالرحمن العنجري يرفع ملفاً أخضر أمام مسلم البراك وخالد الطاحوس وينادي «التأمينات .. التأمينات»

### قالوا عن الأزمة

**الأغلبية: نطالب الحكومة باحترام الدستور والحضور إلى قاعة عبدالله السالم والقبول بما ينتهي إليه المجلس.**

**المبارك:** الحكومة ترفض أي شيء يُفرض عليها.
**الشمالي:** لدي استعداد كامل لتفنيد الاستجوابين وفق اللائحة.
**العبدالله:** الحكومة لم تناقش «عدم التعاون».
**الراشد:** موقف الحكومة أعاد الروح للشعب الكويتي.
**عبدالصمد:** نستغرب النقاش غير المستند إلى أساس قانوني.
**الفلاف:** السيناريو المقبل «عدم التعاون».
**الفضل:** الأصل أن كل استجواب يبحث على حدة.
**لاري:** التصويت على الدمج مخالف للائحة.
**الصقر:** الاستجوابان غير مرتبطين ارتباطا وثيقا ويفترض عدم دمجهما.
**الوسمي:** مسألة الارتباط لاعلاقة لها بمضمون الاستجواب وإنما بالشخوص.
**عاشور:** المجلس سيد قراراته بما لا يخالف اللائحة والدستور.
**المرداس:** حجج الحكومة واهية.
**الدويسان:** إصرار الأغلبية على دمج الاستجوابين مفترق طرق.

## المادة 137 من اللائحة

تضم الاستجوابات ذات الموضوع الواحد او المرتبطة ارتباطا وثيقا، وتحصل المناقشة فيها في وقت واحد بموافقة رئيس مجلس الوزراء، أو الوزير أو بناء على قرار يصدر من المجلس دون مناقشة.

## الهطلاني للشمالي: لا تدخل البلد في دوامة

قال النائب د.محمد الهطلاني: لقد توقعت مسبقا ان جلسة الأمس ستشهد تمثيليات من أجل إحداث بعض الربكة لبعثرة الأوراق وتضييع جلسة الاستجواب، لكن ما حدث من قبل الحكومة ورئيسها هو أمر مستغرب. واضاف، في تصريح صحافي: ان الحكومة تعلم مسبقا بقرار المستجوبين بدمج الاستجواب، وقد صرح مجلس الوزراء في اجتماعه أول من امس بأن الوزير جاهز للاستجواب. وزاد بقوله: المشكلة لا تكمن في الاختلاف بتفسير نص المادة 137 من اللائحة الداخلية، فالمجلس سيد قراراته، إنما تكمن في وجود تدخل من متنفذين، من أجل ضرب الأغلبية البرلمانية وتفريقها، لتقوى شوكة الحكومة. وقال: ان الشعب الكويتي ذكي ويعي جيدا هذه الألاعيب، والفاصل بيننا وبين الحكومة هو الإنجاز، ليرجع الشعب الى إنجازات الأغلبية خلال الفترة البسيطة الماضية، لقد تم إقرار عدة قوانين مهمة، والحكومة تحاول جاهدة افتعال الأزمات من أجل تعطيل هذه القوانين الإصلاحية. واضاف الهطلاني: رسالة الى وزير المالية، لا تدخل البلد في دوامة من أجل مصلحتك، واصعد المنصة كي يعرف الشعب الحقيقة كاملة.

انظر صفحة 21

صاحب السمو ولفتة أبوية تجاه أحد أبناء الشهداء المتفوقين

## الأمير كرّم أبناء الشهداء المتفوقين: التحصيل العلمي اللبنة الأساسية لبناء المجتمعات 20

جوائز «التقدم العلمي»: المطيري بـ «الهندسية» والهدهود بـ «الاجتماعية» والفضلي بـ «الإدارية» 16

## «الصحة»: زيادة المخصصات المالية للفريق الطبي لبعثة الحج

عبدالكريم العبدالله

علمت «الأنباء» من مصادر صحية مطلعة ان وزارة الصحة تتجه لزيادة المخصصات المالية لفريق الخدمات الطبية لبعثة الحج الكويتية، مشيرة الى ان هذه الزيادة ستكون ضعف عن العام الماضي. وذكرت المصادر ان هذا التوجه لزيادة المخصصات المالية لأعضاء الفريق الطبي لبعثة الحج الكويتية، هو لمساواتهم بالمخصصات المالية مع الجهات الأخرى التي تمثل بعثة الحج الكويتية والمتمثلة بوزارات الإعلام والأوقاف والداخلية.

من جهة أخرى، علمت «الأنباء» من مصادر صحية مطلعة ان هناك توجها لإجراء تدوير شامل في رؤساء الهيئة التمريضية في المستشفيات والمناطق الصحية، مؤكدة أنه ستتم إحالة من تجاوز المدة القانونية الى التقاعد، مبينة ان هذا يأتي بناء على أوامر من وزير الصحة د.علي العبيدي.

في سياق آخر، قامت وزارة الصحة بصرف المكافآت المالية لانتخابات مجلس الأمة الماضية 2012 للطاقمين الطبي والإداري وللعاملين بها والذين يبلغ عددهم 600 موظف، حيث رصدت الوزارة مبلغا وقدره 100 ألف دينار مكافآت لهم.

## المصريون يختارون رئيسهم للمرة الأولى من بين 13 مرشحاً

القاهرة ـ وكالات: لأول مرة سيكون للشعب المصري الكلمة العليا والأولى والأخيرة في اختيار رئيسه.. لن يفرض عليه أحد، فبحسب إحصائيات رسمية فإن 50407266 مصريا مسجلين بالجداول الانتخابية سيصوتون اليوم وغدا لاختيار رئيس جديد من بين 13 مرشحا بشكل حر وديموقراطي حقيقي للمرة الأولى منذ عقود طويلة، بعد أن أنهى المصريون حكما ديكتاتوريا وقضوا على فكرة الحاكم الفرد، بعد ثورة أطاحت بحسني مبارك في 25 يناير 2011. وتتضافر جهود مختلف مؤسسات الدولة لتوفير مناخ موات لتسهيل إجراء العملية الانتخابية فقررت السلطة القضائية الدفع بـ 14509 قضاة للإشراف على الانتخابات و1200 قاضية للتثبت من شخصية النساء المنتقبات. بدوره، وفر الجيش المصري ووزارة الداخلية عددا يتراوح بين 250 ألفا و300 ألف من عناصر الجيش والشرطة لتأمين مقار اللجان الانتخابية ومواجهة أي أعمال شغب تستهدف التأثير على سير العملية الانتخابية بحسب ما صرح به مصدر عسكري، مؤكدا ان عناصر من الشرطة العسكرية والصاعقة والمظلات وآخرين من القوات الجوية والبحرية ستقوم بمهام تأمين نقل القضاة والصناديق الانتخابية إلى المحافظات النائية.

● تفاصيل ص48

جنود مصريون يحملون صناديق أوراق الاقتراع إلى إحدى اللجان في القاهرة (رويترز)